التشغيل في الجزائر والسياسات المنتهجة للحد من البطالة

أ. فكارشة سفيان - جامعة البليدة 2

الملخص:

الإصلاحات الاقتصادية ،عمليات إعادة هيكلة المؤسسات وخصخصة الشركات العمومية نتج عنه تسريح فئة من العمال، بل وأحيانا كل العمال إثر تقليص حجم العمالة الزائدة عن الحاجة في الشركات أو إثر غلق المؤسسات المفلسة، والذي نجم عنه ارتفاع في نسبة البطالة. سعيا من الحكومة للتخفيف من حدة هذه الآفة الاجتماعية، انتهجت عدة برامج، كل برنامج جاء في ظرف معين، بعضها جاء بنتائج حسنة وبعضها الآخر جاء بنتائج متواضعة.

Résumé:

Les réformes économiques, les opérations de restructuration des entreprises et la privatisation des sociétés publiques ont en premier lieu un impact sur le licenciement de certaines catégories de travailleurs, voire sur tous les travailleurs, suite à la diminution de la main d`œuvre non nécessaire au sein des sociétés ou suite à la fermeture totale des sociétés en situation de faillites, ce qui a permis de réaliser un taux de chômage plus élevé.

Afin d`alléger l`intensité de ce fléau social, le gouvernement a mis en place plusieurs programmes d`emploi, dont certains avaient réalisé de bon résultats et d`autres avaient des résultats négligeables.

المقدمة:

مع مطلع التسعينيات أدى التحول إلى نظام الاقتصاد الليبرالي في الجزائر إلى ظهور عدة إشكالات أمام الهيئات العمومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتصدرها صعوبة التوفيق بين المكاسب الاقتصادية والتضحيات الاجتماعية، بالخصوص ما تعلق منها بالاختلالات الكبيرة التي وقعت في سوق العمل والمتميزة بالتراجع الحاد في عرض العمل، مقابل التزايد المستمر في الطلب على التشغيل، مما منح موضوع التشغيل الأولوية ضمن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مما ينذر بالخطر ويزيد من خطورة هذه الاختلالات في معادلة العرض والطلب في سوق العمل في الجزائر تلك النسب المرتفعة للبطالة، والتي تجاوزت في وقت من الأوقات الثلاثين بالمئة، لتفرض نفسها وتصبح بدون منازع الشغل الشاغل للحكومة ومختلف الهيئات العمومية، والأبعد من ذلك فقد كانت من بين أسباب المأساة الوطنية التي عاشتها الجزائر خلال التسعينيات.

تتمحور إشكالية هذا البحث حول السؤال التالي: **ما هو واقع التشغيل في الجزائر وما هي أهم السياسات المنتهجة للحد من البطالة؟**

محاولةً منا للإجابة عن هذا التساؤل سنتطرق إلى ما يلي:

I- واقع التشغيل في الجزائر؛

II- أهم برامج وسياسات التشغيل في الجزائر في ظل اقتصاد السوق.

I- واقع التشغيل في الجزائر:

للتعرف على وضع التشغيل في الجزائر ينبغي علينا معرفة حجم العمالة و قياس نسبتها إلى إجمالي السكان النشطون، كما ينبغي علينا النظر إلى التشغيل و حجمه من زوايا مختلفة، و هو ما يدفعنا إلى التطرق إلى هيكل التشغيل في الجزائر حسب القطاعات، و توزيع العمالة حسب الفئات العمرية و حسب المناطق الجغرافية و حسب الجنس.

I-1-تطور حجم العمالة الإجمالي:

الجدول التالي يوضح عدد السكان النشطون و المشغلون خلال الفترة 1990-2013

الجدول رقم01: التطور الإجمالي لحجم العمالة في الجزائر

السنوات	عدد السكان النشطون	عدد السكان العاملون	معدل التشغيل %
1990	5851000	4579000	78,3
1991	6085000	4852000	79,7
1992	6318000	4974000	78,8
1996	7811000	5625000	72
1997	8072000	5815000	72,04
2000	8153647	5725919	70,2
2001	8568221	6228772	72,7
2003	8762326	6684056	76,3
2004	9469946	7798412	82,3
2005	9492408	8044220	84,8
2006	10109645	8868804	87,7
2007	9968906	8594243	86,2
2008	10315000	9146000	88,7
2009	10544000	9472000	89,9
2010	10812000	9735000	90,1
2011	10661000	9599000	90

89	10170000	11423000	2012
90,2	10788000	11964000	2013

المصدر: التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات2013 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال التسعينيات كانت هناك زيادات طفيفة في عدد السكان المشتغلين، حيث بلغت هذه الزيادة 1236000 عامل بين1990 و 1997 ، ويرجع ذلك أساسا إلى أثار سياسة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر خلال تلك الفترة، حيث قامت بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصخصتها مما نجم عنه تسريح آلاف العمال وأصبح من الصعوبة بمكان الحصول على عمل، وهو ما يفسر النمو البطيء لعدد السكان المشتغلون.**(1)**

انطلاقا من سنة 2000 كان هناك تزايد معتبر في حجم العمالة حيث زاد عدد السكان المشتغلين بـ 3142885 عامل بين سنة 2000 و 2006 وفي سنة 2010 وصل عدد المشغلين إلى 9735000 عامل بنسبة زيادة عن 2006 تقارب 10% ، وبلغ هذا العدد أقصى مستوياته سنة 2013 أين كان معدل التشغيل أكثر من 90%، يعود هذا التحسن في مناصب الشغل إلى مختلف البرامج والسياسات التي انتهجتها الدولة في مجال التشغيل في نهاية التسعينيات وبداية هذا القرن.

I-2- هيكل العمالة حسب القطاعات الاقتصادية وتطورها:

سنقوم بعرض تطور العمالة تبعا للقطاعات الاقتصادية، بهدف معرفة أي القطاعات أكثر إنشاءً لمناصب الشغل وبالتالي أيُها أقدر على امتصاص البطالة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02 : توزيع القوة العاملة حسب القطاعات الاقتصادية

القطاعات	الفلاحة		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		التجارة والخدمات		المجموع	
السنوات	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
1990	970000	21,1	670000	14,6	683000	15	2256000	49,3	4579000	100
1991	1140000	23,4	715000	14,7	681000	14,3	2308000	47,6	4852000	100
1992	1150000	23,2	789000	15,9	613000	12,3	4222000	48,6	4974000	100
1996	1154000	20,6	748000	13,2	705000	12,6	3018000	53,6	5625000	100
2000	872880	15,3	826060	14,4	617357	10,8	3409692	59,5	5725919	100
2001	1311641	21	861119	13,9	650012	10,4	3406000	54,7	6228772	100
2003	1412340	21,1	804152	12,1	799914	11,9	3667650	54,9	6684056	100
2004	1617125	20,7	1060785	13,6	967568	12,4	4152934	53,3	7798412	100
2006	1609633	18,1	1263591	14,2	1257703	14,2	4737877	53,4	8868804	100
2007	11700897	13,6	1027817	12	1523610	17,7	4871918	56,7	8594243	100

100	9146000	56,6	5178000	17,2	1575000	12,5	1141000	13,7	1252000	2008
100	9472000	56,1	5318000	18,1	1718000	12,6	1194000	13,1	1242000	2009
100	9735000	55,2	5377000	19,4	1886000	13,7	1337000	11,7	1136000	2010

المصدر: : التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات 2013.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قطاع التجارة والخدمات يستحوذ على معظم اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 ، كما نلاحظ أيضا ارتفاع عدد العاملين بقطاع البناء والأشغال العمومية في السنوات الأخيرة وذلك بسبب المشاريع الكبرى التي يتم إنجازها في هذه الفترة.

فيما يخص العمالة في القطاع الفلاحي فإن نسبة السكان العاملين في قطاع الفلاحة بلغت 21,1 % سنة 1990 وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى 11,7% سنة 2010 وواصلت انخفاضها لتصل إلى 10,6% سنة 2013 وهو ما يؤكد ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل وهو ما يرجع أساسا إلى: **(2)**

- وجود فوارق بين المداخيل في القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛

- عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاحين مما دفعهم إلى النزوح نحو المدن بحثا عن العمل في قطاعات أخرى؛

-انتهاج الجزائر لسياسة التصنيع وترقية النشاطات غير الفلاحية.

أما ما يخص العمالة في القطاع الصناعي فإن نسبة السكان العاملين في هذا القطاع لم تتجاوز في أحسن الأحوال 15 % خلال الفترة 1990 -2013 حيث بلغ هذا المعدل 13,7 % سنة 2010 ولم يتجاوز 13% سنة 2013 وذلك بالرغم من إعطاء الجزائر الأولوية لقطاع الصناعة في المخططات التنموية.

أهم الأسباب التي جعلت نسبة العمالة منخفضة خلال هذه الفترة هي إتباع سياسة خصخصة الشركات العمومية، مما انجر عنه تسريح عدد كبير من العمال لتدنية التكاليف المتعلقة بهم، إضافةً إلى التقليل من الاستخدام المكثف لليد العاملة إثر الاعتماد على الآلات والتكنولوجيات الحديثة. **(3)**

وأما ما يخص قطاع التجارة والخدمات فإنه ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذا القطاع هو أكثر القطاعات تشغيلا لليد العاملة، حيث لم تنخفض نسبة التشغيل فيه في أسوأ الأحوال عن 47% على طول الفترة 1990- 2013 ، حيث كانت 49,3 % سنة 1990 ثم ارتفعت إلى غاية 59,5 % سنة 2000 وبلغت 55,2 % سنة 2010 و وصل هذا المعدل 59,8 % سنة 2013 وهو ما يبين مدى مساهمة قطاع الخدمات في امتصاص البطالة.

وأما ما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية فقد شهد هذا القطاع انخفاض في حجم العمالة، حيث كانت نسبة العمالة فيه 15% سنة 1990 ثم انخفضت لتصل إلى 10,4% سنة 2001 وبعد هذه السنة أخذت نسبة العمالة في هذا القطاع ترتفع حيث وصلت إلى 19% سنة 2010 واستقرت في حدود 16% خلال الفترة 2011- 2013.

الانخفاض في نسبة مساهمة هذا القطاع في التشغيل خلال التسعينيات يرجع إلى سياسة الخصخصة التي نجم عنها غلق الكثير من الشركات العمومية التي كانت تعمل في مجال

البناء والأشغال العمومية مما تسبب في تسريح عدد كبير من العمال وبالتالي انخفاض نسبة العمالة في هذا القطاع، وإلى الأزمة المالية والمديونية آنذاك ، مما دفع الدولة إلى إلغاء أو تأجيل الكثير من المشاريع.

يرجع تزايد معدل التشغيل في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة إلى مختلف البرامج التنموية كالطريق السيَار شرق-غرب ومشاريع كبرى أخرى ومشروع بناء مليون سكن.

I-3- توزيع العمالة حسب الفئات العمرية:

الجدول رقم 03: توزيع العمالة حسب الفئات العمرية

السن/ السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
19-15	315797	341538	469538	393147	469379	385352	415000	414000	411791
24-20	822500	851363	1123794	1129925	1201696	1194515	1276000	1317000	1374582
29-25	996217	1036461	1275676	1357067	1360371	1477470	1591000	1673000	1736724
34-30	973100	1041010	1157632	1217917	1305236	1292775	1337000	1355000	1470958
39-35	741846	977556	1054982	1055709	1253100	1086317	1178000	1169000	1101029
44-40	662844	807590	880621	950859	1205074	1080505	1082000	1116000	1078638
49-45	581368	651461	704841	743339	825347	804121	916000	995000	987129
54-50	323948	495958	562296	615927	622754	630888	662000	709000	731098
60-55	281757	243577	315166	337505	346483	389470	429000	473000	463386
أكثر من 60 سنة	26542	237543	253866	242826	279363	252831	260000	251000	379665
المجموع	5725919	6684056	7798413	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000	9735000

المصدر: : التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات 2013 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى مستوى يوجد بين الفئة العمرية 25-29 سنة بنسبة تبلغ 17% من إجمالي العمالة حيث بلغ هذا المعدل 17,24% سنة 2010 ثم تليها الفئة العمرية 30-34 سنة بنسبة بلغت 15,11% سنة 2010 ثم تليها الفئة العمرية 20-24 سنة بنسبة تبلغ 14,12 % من إجمالي العمالة.

هذه الفئات الثلاثة مجتمعة تمثل لوحدها تقريبا 50% من إجمالي السكان المشغلين وهو ما يوضح مدى اعتماد العمالة الجزائرية على فئة الشباب دون الـــ35 من العمر.

كما نلاحظ أن العمالة في فئة ما فوق الـــ 60 سنة قد ارتفعت نسبتها في السنوات الأخيرة وذلك يرجع أساسا إلى سن القوانين التي تسمح للبالغين 60 سنة بالعمل والبقاء في مناصبهم قصد الاستفادة من خبرتهم.

I-4- توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية:

عموما و في أغلب الدول فإن عدد السكان المشتغلين بالمناطق الحضرية يفوق عدد السكان المشتغلين بالمناطق الريفية و الذي يرجع أساسا إلى توفر ضروريات الحياة و الرفاهية في

المدن و غيابها أو تدنيها إلى حد كبير في الأرياف، كما أن عدم حصول الفرد الريفي على مستويات عالية من التعليم والتكوين مقارنةً مع الأفراد المقيمين في المدن، يعتبر دافعا له للهجرة الداخلية نحو المدن. **(4)**

كما أن عدم التكافؤ في فرص التنمية بين عالم الريف و المدن حيث تتركز معظم المشاريع في المدن، كان وراء الاختلال في توزيع العمالة بين المناطق الحضرية و الريفية. مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 04 : تطور العمالة حسب نوع المنطقة

السنوات/ نوع المنطقة	حضري		ريفي		المجموع	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
2003	3886288	58,14	2797768	41,86	6684056	100
2004	4548044	58,32	3250368	41,68	7798412	100
2005	4826121	60	3218199	40	8044220	100
2006	5290595	59,7	3578209	40,3	8868804	100
2007	5288588	61,5	3305654	38,5	8594243	100
2008	6026000	66	3120000	34	9146000	100
2009	6545000	69,1	2927000	30,9	9472000	100
2010	6360000	65,3	3375000	34,7	9735000	100
2011	6297000	64,92	3302000	34,04	9599000	100
2012	6868000	67,53	3302000	32,46	10170000	100
2013	7252000	67,22	3536000	32,77	10788000	100

المصدر: : التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات 2013.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة عدد العمالة في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية بالخصوص خلال الفترة 2008-2013 ، حيث بعدما كان توزيع العمال متقارب بعض الشيء سنة 2003 (58% من العمالة في الحضر و 42% منها في الريف)، بعد ذلك وفي سنة 2009 اختل التوزيع فأصبح 69% في المدن و 31% في الريف ، وبقيت الفجوة متسعة خلال سنة 2013 حيث بلغت نسبة العاملين في المدن 67% وبلغت نسبة العاملين في الريف 33%.

I-5- توزيع العمالة حسب الجنس:

عامل الجنس يلعب دور كبير في معدل التشغيل ويرجع ذلك إلى عادات وتقاليد المجتمع وموقفه من خروج المرأة للعمل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم تناسب بعض الأعمال مع طبيعة المرأة، وهو ما كان وراء تسجيل معدلات تشغيل متدنية للإناث مقارنة مع الذكور، وهو ما يوضحه الجدول التالي: **(5)**

الجدول رقم 05 : تطور العمالة حسب الجنس

السنوات/ الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2003	5751032	86,04	933024	13,96	6684056	100
2004	6439158	82,57	1359254	17,43	7798412	100
2005	6870348	85,4	1173873	14,6	8044220	100
2006	7371939	83,1	1496864	16,9	8868804	100
2007	7247367	84,3	1346876	15,7	8594243	100
2008	7718000	84,4	1428000	15,6	9146000	100
2009	8025000	84,72	1447000	15,28	9472000	100
2010	8261000	84,85	1474000	15,15	9735000	100
2011	8038000	83,73	1561000	16,26	9599000	100
2012	8393000	82,52	1778000	17,48	10170000	100
2013	8885000	82,36	1904000	17,64	10788000	100

المصدر: التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات 2013.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الذكور يشكلون أعلى نسبة من العمالة في الجزائر ، والتي تقدر في المتوسط بـــــ84% من إجمالي العمالة خلال الفترة 2000-2013 ،فبالرغم من خروج المرأة للعمل و زيادة عدد النساء العاملات بشكل كبير حيث تجاوز 1904000 امرأة سنة 2013 بينما لم يتعدى 933024 امرأة سنة 2000 أي بنسبة ارتفاع تقدر بحوالي 104% بين سنتي 2000 و2013 ،إلا أننا نلاحظ أن نسبة مساهمة النساء إلى إجمالي العمالة لا تتعدى 15 % في المتوسط.

I-6 – توزيع العمالة حسب طبيعة المهنة:

من خلال الجدول أدناه يتبين لنا أن عدد العمال غير الدائمين في تزايد مستمر عبر السنين و بنسب كبيرة وبالخصوص خلال السنوات الأخيرة، حيث وصل عددهم 3562000 سنة 2013 وهو ما يمثل 33% من إجمالي القوى المشغلة، كما أن هذا المعدل لم ينخفض عن 30% ابتداءً من سنة 2007 وهو ما يرجع أساسا إلى سياسات التشغيل التي انتهجتها الدولة خلال السنوات القليلة الماضية وبالخصوص برامج عقود ما قبل التشغيل وبرامج الشبكة الاجتماعية. **(6)**

وبالمقابل فإن زيادة عدد العمال الدائمون كان محتشم جداً، حيث ارتفع عددهم في ظرف عقد من الزمن من 2668802 عامل سنة 2000 إلى 3208000 عامل سنة 2010 أي بفارق 539198 عامل فقط، وفي سنة 2013 كانت نسبة العمال الدائمون إلى إجمالي السكان المشغلين 35,94% . وهو ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم 06 : توزيع العمالة حسب طبيعة المهنة

المهنة	أرباب عمل ومستقلون		عمال دائمون		عمال غير دائمون		مساعدو الأسر		المجموع
السنوات	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
1997	1597000	27,5	2793000	48	1079000	18,5	346000	6	5815000
2000	1673670	29,2	2668802	46,7	1115062	19,5	268385	4,6	5725919
2001	1826020	29,3	2570793	41,3	1306407	20,9	525552	8,5	6228772
2003	1855361	27,8	2829197	42,4	1515442	22,6	484057	7,2	6684056
2004	2471805	31,7	2902365	37,2	1784641	22,9	639602	8,2	7798412
2005	2183149	27,1	3076181	38,2	2202844	27,4	582047	7,3	8044220
2006	2846217	32,1	2900503	37,2	2429620	27,4	692463	7,8	8868804
2007	2515977	29,2	2908861	33,8	2679977	31,1	489428	5,9	8594243
2008	2655000	29	3198000	34,9	2816000	30,7	477000	5,4	9146000
2009	2762000	29,1	3136000	33,1	3101000	32,7	473000	5,1	9472000
2010	2874000	29,5	3208000	32,9	3250000	33,4	404000	4,2	9735000
2011	2963000	30,54	3456000	35,63	2978000	30,70	202000	2,08	9599000
2012	2882000	28,33	3675000	36,13	3396000	33,39	217000	2,13	10170000
2013	3117000	28,89	3878000	35,94	3562000	33,01	231000	2,14	10788000

المصدر: التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات 2013 .

I-7- توزيع العمالة حسب الطبيعة القانونية للقطاع:

الجدول رقم 07 : توزيع العمالة حسب الطبيعة القانونية للقطاع

نوع القطاع	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قطاع عمومي	3149000	3234000	3345000	3843000	4354000	4440000
قطاع خاص- مختلط	5997000	6236000	6390000	5756000	5816000	6348000
المجموع	9346000	9472000	9735000	9599000	10170000	10788000

المصدر: التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات 2013 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك زيادة معتبرة للعاملين في القطاع العمومي، حيث ارتفع عددهم من 3345000 عامل سنة 2010 إلى 4440000 عامل سنة 2013 أي زيادة بنسبة 32,73%، إلا أنه بالرغم من هذه الزيادة فإن القطاع العمومي يبقى أقل خلقا لمناصب العمل، في حين يشغل القطاع الخاص سنة 2013 حوالي 59% من العمال، ويرجع السبب إلى قلة المزايا المادية والمعنوية وقلة التحفيزات التي يمنحها القطاع العمومي مقارنة مع القطاع الخاص بالخصوص الشركات الأجنبية.

II – برامج وسياسات التشغيل في ظل اقتصاد السوق:

II-1- الأجهزة المسيّرة من طرف وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

II-1-1- الإدماج عبر الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية (تشغيل الشباب) ESIL

برنامج تشغيل الشباب هو أول برنامج شرع في تطبيقه سنة 1989 ، وهو موجه لفئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و 27 سنة، ويتعلق بمنح المستفيدين منه عملا مؤقتا في ورشات ذات منفعة عامة .**(7)**

يسير هذا الجهاز بالتنسيق بين وكالات التمنية الاجتماعية (ADS) ومديريات النشاط الاجتماعي (DAS)

يمول برنامج تشغيل الشباب من طرف الدولة عن طريق" صندوق مساعدة تشغيل الشباب " الذي تم إنشاءه خصيصا لذلك . الجدول أدناه يوضح لنا مدى مساهمة هذا البرنامج في خلق مناصب شغل.

الجدول رقم 08 : عدد مناصب العمل المستحدثة في إطار الشغل المأجور بمبادرة محلية

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد الوظائف المحدثة	79000	72500	89000	70500	72500	72500	62581
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
عدد الوظائف المحدثة	104408	126266	131516	130976	62161	173023	

Source: Gouvernement Algérien, Algérie 2ème Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, septembre 2010, P 38.

II-1-2- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة (IAIG)

هي عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلديات مقابل تعويض محدد بـ 3000دج لكل شهر تكون الاستفادة منه شخصًا واحدًا لكل عائلة دون أي شرط محدد عدا الأشخاص البالغين السن القانونية للعمل والعاطلين عن العمل، وأن طريقة تشغيلهم تتم وفق القوانين الخاصة بالتشغيل العادي، ولا يشكل هذا النوع من الشغل أو العمل علاقة عمل بل هو حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن. يضمن هذا البرنامج أهم شيء لفئة السكان المحرومة و هو التغطية الاجتماعية(التأمين الاجتماعي وإمكانية الاستفادة من التعويض) .

لقد سمح هذا الجهاز بالتخفيف من حده البطالة ولو بصفة ضئيلة، وخلال فترة التثبيت والتعديل الهيكلي تراجع عدد المستفيدين وذلك لعدة عوامل أهمها:**(8)**

- انخفاض عدد ورشات البلديات المفتوحة؛
- صعوبة الأعمال المنجزة وحرمان فئة النساء من المشاركة؛
- عدم وضوح الأهداف المرجوة منه، بالإضافة لضعف الجوانب التنظيمية الخاصة به؛
- تحديد التعويض بالأجر؛
- إقصاء فئة الشباب البالغين16-17 سنة مع السماح لباقي الفئات الأخرى بالاستفادة حتى وإن تجاوز سن التقاعد.

الجدول أدناه يوضح لنا مدى مساهمة هذا البرنامج في خلق مناصب شغل.

الجدول رقم 09 : تطور عدد المناصب العمل في إطار برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد الوظائف المحدثة	128000	125000	132255	155814	180000	180100	185275
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
عدد الوظائف المحدثة	217590	252980	262655	267601	259872	271918	

المصدر: وزارة الاستشراف و الإحصائيات، تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني لسنة 2011، أفريل 2012 ، ص59

II-1-3- برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة TUP.HIMO

أنشأ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1997ويهدف هذا البرنامج إلى تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نموًا بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات ومشاريع أخرى خاصة بالإصلاحات الحضرية، ما يميز هذه الأشغال بأنها لا تتطلب تأهيل عالي ولا معدات ضخمة. **(9)**

تم خلق هذا الجهاز بغرض التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفئات السكانية المحرومة ولدعم تحسين النشاط الاجتماعي للدولة. الجدول أدناه يوضح لنا مدى مساهمة هذا البرنامج في خلق مناصب شغل.

الجدول رقم 10 : تطور عدد المناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج TUP.HIMO

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد الوظائف المحدثة	41650	17314	11811	17257	16745	11797	10820
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
عدد الوظائف المحدثة	19936	19131	12973	15964	12098	12220	

المصدر: وزارة الاستشراف و الإحصائيات، تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني، أفريل 2012 ، ص 57

II-1-4-عقود ما قبل التشغيل CPE

يعتبر من بين أهم البرامج المطبقة حاليا وهو موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة. دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم 98/402 المؤرخ في 1998/12/02 وهو برنامج يهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق العمل من خلال إمكانية الحصول على فرصة اكتساب تجربة مهنية من خلال إبرام عقد ما قبل التشغيل، وهو ما يساعدهم على الإدماج المهني النهائي لدى أصحاب العمل والمتمثلون في كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة.

في إطار هذا البرنامج تتكفل الدولة بالأجور الأساسية وتكاليف التأمين الاجتماعي للمدمجين طيلة مدة العقد، ويمكن للمستفيد الاستفادة من علاوات العمل، مدة عقد ماقبل التشغيل تصل إلى سنتين.**(10)**

الجدول أدناه يوضح لنا مدى مساهمة هذا البرنامج في خلق مناصب شغل.

الجدول رقم 11 : تطور عدد المناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عدد الوظائف المحدثة	14006	11543	6614	4683	4805	52172
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	
عدد الوظائف المحدثة	48718	41375	62382	55977	21929	

Source: Gouvernement Algérien, Algérie 2ème Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, septembre 2010, P 38.

II-2- وكالات تطوير الاستثمار:

II-2-1- وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات APSI:

لترقية الاستثمار أصدرت الحكومة في 17 / 10 / 1994 مرسوم تنفيذي المتعلق بتنمية الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية الصناعات و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي بموجبه تم إنشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات APSI وهي هيئة حكومية تحت

وصاية رئيس الحكومة، تعمل على مساعدة المستثمرين في إنجاز مشاريعهم وتستفيد هذه المشاريع من الحماية والضمانات المنصوص عليها بموجب هذا المرسوم.

حجم الاستثمار الذي تم في إطار هذه الوكالة يقدر بأكثر من 3344 مليار دينار جزائري وهو ما يقابل 43213 مشروع من شأنه خلق أكثر من 1605000 منصب شغل.**(11)**

II-2-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

جاءت هذه الوكالة خلفا للوكالة السابقة، وذلك بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 01\03 المتعلق بتطوير الاستثمار، مهمتها الأساسية هي تطوير ومتابعة الاستثمارات من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية لانطلاق مشاريع إنشاء المؤسسات.

في 20 \08\2001 دخلت هذه الوكالة حيز الخدمة وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، وهي تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص، تتمتع الوكالة بشخصية معنوية واستقلالية مالية.**(12)**

مناصب الشغل التي تم خلقها في إطار هذه الوكالة خلال الفترة 2002-2012 يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 12: الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الوظائف المحدثة	30674	37579	25007	44244	62887	91808
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	
عدد الوظائف المحدثة	97698	72440	67594	133824	91415	

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع :
http://www.andi.dz/index.php/ar

الخاتمة:

حل مشكلة البطالة قد لا يتم إلا عن طريق تنمية شاملة في مختلف المجالات الاقتصادية، الصناعية، المالية، التجارية، الإدارية والاجتماعية، إلا أنه من الصعوبة بمكان تحقيق ذلك حتى في الدول المتقدمة والتي لديها مستويات بطالة متدنية مقارنة مع الدول النامية والتي على غرارها الدول العربية عموما والجزائر خصوصا، وأنه في ظل غياب هذه الإمكانية يبقى البحث عن بعض الحلول الجزئية الممكنة أحد السبل التي يمكن على الأقل أن تخفف ولو بشكل قليل أو جزئي من حدة البطالة وما يتبعها من آثار جانبية سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الاقتصاد ككل، ومن بين هذه الحلول نجد مختلف البرامج والسياسات المتتابعة المنتهجة على مدى السنوات السابقة في الجزائر والتي بعضها آتى أكله وبعضها لم يكن له وقع أو أثر كبير على التشغيل نظرا لمحدودية البرنامج سواء من الناحية المادية (مثل القرض الحسن الممنوح في إطار صندوق الزكاة) أو من الناحية الإدارية والعملية، إذ لا تزال البيروقراطية والمحسوبية تحول دون تمكن الشباب من الاستفادة من مختلف الآليات المسطرة للقضاء أو على الأقل للتخفيف من حدة البطالة.

الهوامش والمراجع:

(1) غالم عبد الله و حمزة فيشوش، إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات و أوجه القصور)، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،15-16 نوفمبر2011.

(2) أحمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي حول "السياسات العامة و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع" جامعة الطاهر مولاي. سعيدة أفريل2009.

(3) خالد حيدر عبد العلي ، دراسة اقتصادية حول سوق العمل و مشكلة البطالة المقنعة في العراق، مجلة الإدارة و الاقتصاد. العدد 86، 2011، ص 16.

(4) خالد حيدر عبد العلي ، مرجع سبق ذكره، ص 25.
(5) بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006، ص 75.

(6) Broudic P. et Espinasse J.M., les politiques de gestion de la main d`oeuvre, revue travail et emploi, N0 6, octobre 2010, France, p23.

(7) أيت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر –إنعكاسات و أفاق اجتماعية، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر3 ، 2010 ، ص298 .

(8) سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير –جامعة فرحات عباس-سطيف، 2010/2009 ، ص60.

(9)TUP-HIMO : les travaux d'utilité publique à haute intensité de main-d'oeuvre
(10) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، 2002 ، ص 95.

(11) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar
(12) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar